بالحكمة فان اباحامد رضي الله عنه قال في مصادرة الفلاسفة ان الاول سبحانه
حكيم لان الحكمة تطلق على شيئين احدهما العلم وهو تصور الاشياء بتحقيق الماهية
والحد والتصديق فيهما باليقين المحض المحقق والثاني على الفعل بان يكون مرتبا
محكما جامعا الكل ما يحتاج اليه من زينة وكمال ثم بين عليه تعالى الي ان قال واما
افعاله فهي غاية الاحكام اذ اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وانعم عليه بكل ما هو ضروري
له وبكل ما هو محتاج اليه وان لم يكن في غاية الضرورة وبكل ما هو زينة وتكميل
وان لم يكن في محل الحاجة كتقويس الحاجبين وتقعير الاخمصين ونبات اللحية
الساترة لتشنج البشرة في الكبر الي غير ذلك من اللطايف الخارج عن الحصر في
الحيوان والنبات وجميع اجزاء العالم انتهي وحينئذ فان اردتم بالحكمة تعلق
العلم بالاشياء الذي هو الوجه الاول فلا يخفى انها لا تقتضي عقلا وجوب وجود
الابدع ضرورة ان العلم يتعلق بكل شيء وان اردتم بها المعنى الثاني فلا يفيدكم
ايضا لانه عبارة عن تعلق القدرة التنجيزي حتى تكون سببا في كونه لا
ينجز الا الابدع الاكمل على كون الفعل محكما متقنا لا يقتضي حصر الابدع
فيه وانتفاء ساير افراده عن دائرة الامكان وبالجملة فالحكمة لا تدل
على ما ذكروه لانها اما عبارة عن تعلق العلم واما عبارة عن تعلق القدرة
وكل منهما لا يقتضي ايجاب وجوب الابدع وانما يقتضيه اقتضاء كليا
باحد امرين اما التعليل ونفي الاختيار كما يقوله الفلاسفة الملعونون واما
لئلا يلزم البخل والظلم كما يقوله المعتزلة ووراء هذا كله ان الابدع الاكمل
كلي لا نهاية لافراده كما سبق فالحكمة وان اقتضت وجود فرد من افراده
فما الدليل على الحصر واستحالة باقي الافراد وكانه رضي الله عنه توهم
ان الاكمل الابدع شخص جزئي فاذا اقتضت الحكمة ايجاده استحال غيره

لسبقية

لسبقية العلم بايجاده وهذا باطل لانه لو كان الابدع شخصا جزئيا لا تعدد فيه لزم
تناهي المقدورات ضرورة فانا اذا اجزمنا بانه ليس وراء هذا العالم الموجود ممكن ابدع
منه وانه لم يبق في دائرة الامكان الا ما هو انقص منه لزمنا قطعا ان الرب سبحانه
تناهت مقدوراته الابدعية الاكملية في هذا العالم الموجود ولزمنا قطعا انتفاء
التعلق الصلاحي للقدرة على ايجاد ما هو ابدع من هذا العالم وهو المطلوب وهذا
القدر كاف فيما يتعلق بالامر الاول والكيس اذا فتح باب الكلام علم كيف يدخل وكيف
يخرج والله اعلم واما الامر الثاني قال السيد السمهودي رضي الله عنه ان حكم العقل بالحسن
والقبيح بما يدركه من صفات الكمال والنقص كحسن العلم والعدل وقبح الجهل
والظلم متفق عليه بيننا وبين المعتزلة في قاعدة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى
يشير الي ما ذكره بعد ذلك في الفصل الثاني قد توهم المعترضون ان حجة الكلام
نفي استدلاله لمدعاه على ما ذهب اليه المعتزلة في قاعدة الحسن والقبيح العقليين
وهو خارج عن قواعد اهل السنة والجماعة وهذا التوهم مردود من وجهين احدهما ما
سلفناه من استقلال العقل اتفاقا بادراك ما الى صفة الكمال الحسن كالعلم
والعدل والى صفة النقص كقبح الجهل والظلم وادراك ثبوت الالهية اتفقوا على
استحالة عدم وقوع ما سبق به علمه تعالى انه سيقع وسلم الجميع وجوبه مستدلين
بتنزيهه تعالى عن الجهل اللازم على عدم وقوعه وهذا غير خاف على ممارس كتب
الاصول وما وقع فيها من تحرير محل النزاع وان محله انما هو في استقلال العقل
بادراك الحسن والقبيح في فعل الله فقالت به المعتزلة واباه الاشعرية ثم بني على
ذلك ان وجود غير الابدع نقص وتبيح او لا كونه نقصا بان وجود خلاف ما تقتضيه
الحكمة نقص في نظر العقل وثانيا بانه خلاف ما سبق به العلم وخلاف ما سبق
به العلم جهل والجهل نقص والنقص قبيح في نظر العقل اي فقد رجع ما قاله

مطلب الامر الثاني في الرد على السمهودي

تنزيهه عز وجل وادراك كونه تنزيهه عن النقايص وانتفاء ما ادى اليها ولهذا صح بلغ

ذلك ان وجود غير الابدع نقص وتبيين اولا ما تقتضيه كونه نقصا بان وجود خلاف ما سبق وجود خلاف ما تقتضيه الحكمة صح

٢٩١